المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد الرابع عشر /الجزء الثاني آب 2022

تحديات العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات.

(challenges of transitional justice in conflict zones).

د. احمد إسحاق شنب محمد.

أستاذ مشارك/ جامعة نيالا/ القانون العام.

Dr. Ahmed Ishaq Shanab Mohammed.

Associate Professor/ University of Nyala/ Public Law.

المخلص.

تناولت الدراسة (تحديات العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات)، و**تهدف** الدراسة إلى التعرف على مفهوم العدالة الانتقالية، والتحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات، وكيفية تطبيق العدالة الانتقالية. وتتمثل **مشكلة** الدراسة في السؤال الرئيس: ما هي التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات؟. ومنه تتفرع الأسئلة: ما هي العدالة الانتقالية؟ ما هي طرق تطبيق العدالةالانتقالية؟ كيف يمكن تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات؟. اتبعت الدراسة **المنهج** الوصفي باستخدام أداتي الملاحظة والتحليل، طريقاً لمعالجة مشكلة

الدراسة. توصلت الدراسة لعدد من **النتائج**، منها: أن التطور الفعلي للعدالة الانتقالية قد حدث بعد الحرب العالمية الثانية. أن المصالحة الوطنية شكل من أشكال العدالة الانتقالية وتمثل أحد أهدافها. أن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب تنفيذ عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها يكون فيه المجتمع صاحب الكلمة العليا. وقدمت الدراسة بعضاً من **التوصيات**، من أهمها: العمل على خلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات محل الصراعات والنزاعات. إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، بحيث يكون المجتمع هو القائد.

الكلمات المفتاحية: التحديات. العدالة. الانتقالية. النزاعات.

Abstract:

The study (challenges of transitional justice in conflict zones) was aimed at identifying the concept of transitional justice, the challenges facing the application of transitional justice in conflict zones, and how transitional justice is applied. The problem with the study is the main question: What are the challenges to the application of transitional justice in conflict zones? From there, the questions are branched out: What is transitional justice? What are the ways in which transitional justice is applied? How can transitional justice be applied in conflict zones? The study followed

the descriptive approach using observation and analysis tools, a way to address the problem of the study. The study found a number of findings, including: that the actual development of transitional justice occurred after World War II. National reconciliation is a form of transitional justice and one of its objectives. The application of transitional justice requires the implementation of a new social contract between the State and its citizens in which society has the highest say. The study made some recommendations, the most important of which were: working to create the conditions necessary for peace Sustainable in the Meetings in place of conflicts and conflicts. Reorganize the relationship between society and the state, so that society is the leader.

Keywords: Challenges. Justice. Transitional. Conflicts

مقدمة:

علي الرغم من أن مفهوم العدالة الإنتقالية حديث نسبياً إلا أنه كان موجوداً منذ القدم، وهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، فالعدالة الانتقالية تختلف باختلاف البلدان، وتعود جذور العدالة الانتقالية الي العصور القديمة فعرفُت العدالة الانتقالية منذ الحروب بين المدن اليونانية القديمة وخاصة حرب البوبونيز بين آثينا واسبرطة،

ثم ظهرت في العصور الوسطى فقد كانت موجودة في الديانة المسيحية وتم التعبير عنها من خلال المحبة والأخوة الإنسانية ثم التاريخ الإسلامي من خلال حماية حقوق الإنسان طبقا لما أكدت عليه الشريعة الإسلامية.

يرى البعض أن البداية الحقيقية للعدالة الانتقالية تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، ثم زاد الاهتمام بها أكثر في الفترة التي تم فيها إنشاء المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ وطوكيو، وذلك لمحاكمة مجرمي الحرب الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث مثلت هذه المحاكمات البداية للمسائلة عن انتهاك حقوق الإنسان.

جاءت الدراسة مقسمة على ثلاثة محاور تناول المحور الأول: مفهوم العدالة الانتقالية التطورات التاريخية والأبعاد. المحور الثاني: تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات. المحور الثالث: رؤية لتطبيق العدالة الانتقالية.

المحور الأول: مفهوم العدالة الانتقالية التطورات التاريخية والأبعاد

يشير مفهوم العدالة الانتقالية إلى تحقيق العدالة خلال فترة الانتقال من حالة النزاع إلى حالة السلم، وكذلك الانتقال من حالة الاستبداد إلى الثورة ومن الثورة إلى الاستقرار،

وتهدف عملية الانتقال بشكل أساسي إلى الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية في إطار من التوافق الوطني.

يأخذ مفهوم العدالة الانتقالية كذلك معنى: مجموعة من الآليات التي يستخدمها المجتمع في أثناء الفترات الانتقالية بهدف تحقيق العدالة، وعادة ما تنشأ هذه الفترات عقب حدوث ثورات أو انتهاء حرب وتؤدي إلى التحول من حكم سلطوي إلى مرحلة انتقالية ثم إلى تحول ديمقراطي، والمشكلة التي تواجه المجتمع هي التعامل مع قضايا انتهاك حقوق الإنسان سواء كانت جسدية أو اقتصادية أو سياسية[1].

يرى البعض أن مفهوم العدالة الانتقالية يتجه إلى أنها عبارة عن الممارسات الوطنية التي تحدّد وتعالج المظالم التي ارتُكبت في فترة حكم ورئاسة سابقة، كجزء من عملية التغيير السياسي[2].

من هنا يمكن تعريف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول التي حدثت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان سواء كانت حروب أو صراعات أو ثورات أو غيرها، بهدف تحقيق الاستقرار وبناء السلام والوصول للديمقراطية، وهذه الإجراءات تشمل المحاكمات، لجان تقصي الحقائق، وجبر الأضرار وتعويض الضحايا، والإصلاح المؤسسي، وآليات إحياء الذكرى.

التطورات التاريخية للعدالة الانتقالية

يمكن تناول التطورات التاريخية للعدالة الانتقالية، من خلال ثلاث فترات هي العصور القديمة، والعصور الوسطى، والعصر الحديث، وذلك ما سيتم ايجازه، على النحو التالي:

1. العصور القديمة

تعود جذور العدالة الانتقالية إلى الحروب التي حدثت بين المدن اليونانية مثل حرب البلوبونيز التي استمرت 25 عاما وأدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان وإعدامات عديدة قامت بها جيوش ابيلوبيز ، وحرب أثينا وأسبرطة، حيث أعدمت اسبرطة جميع الرجال وتم أسر النساء وإعدام 3000 من الأسرى الأثينيين، وبعد انتهاء الحرب كان هناك مشوارات لتعويض الضحايا لعدم الرجوع للحرب مرة أخرى[3].

2. العصور الوسطى:

تتميز هذه الفترة بالعوامل الدينية وتأثيرها علي الحياة الاجتماعية، حيث شهدت ظهور الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية، التي كان لها أثر مهم على العدالة الانتقالية في تلك العصور.

الديانة المسيحية: بشرت بالإخوة والمحبة التي يجب أن تنتشر بين البشر والعدو يكون له نصيب منها كما أمر الكتاب المقدس، فتعاليم المسيحية تؤكد علي تأسيس مبدأ التسامح والمصالحة.

التاريخ الإسلامي: عند النظر في مكونات العدالة الانتقالية يتبين أنها تدور حول المحور الأساسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وكل ذلك يتفق مع مقصد الشريعة الإسلامية التي كرمت الإنسان، وأن حقوق الإنسان ليست منحة من الحاكم وإنما مصدرها الله جل وعلا.

حافظ الإسلام علي حقوق الإنسان وكرامته وخاصة القواعد المتعلقة بالقتال وقام بدفع الظلم والقضاء علي الرزيلة، فالشريعة الإسلامية تقوم علي إحقاق الحق وإبطال الباطل وتطبيق العدل.

من ناحية أخرى فإن مكونات العدالة الانتقالية تتسق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في مجال الحقيقة والمحاسبة وتطهير أجهزة الدولة من الفساد والقصاص وتعويض الضحايا والعفو والمصالحة[4].

3. التطور التاريخي للعدالة الانتقالية في العصور الحديثة

تعود بأصولها إلى انتصار الثوار الأمريكيين علي الاستعمار البريطاني عام 1776م، وتم إصدار الدستور الذي أدي إلى ضمان حقوق الإنسان، والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان بعد الثورة الفرنسية 1789م، وإصدار مواثيق حقوق الإنسان[5].

فيما تعود إرهاصات العدالة الانتقالية بعد الحرب العالمية الأولي وذلك من خلال الاهتمام بحل النزاعات وإتباع العدالة الجنائية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، ومحاولات أخرى بعد معاهدة فرساي 1919م، لإنشاء محكمة لمحاكمة الإمبراطور غليوم الثاني وكبار مجرمي الحرب الألمان.

يري البعض الأخر انه يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرغ للقضاء علي النازية، فبدأت دول التحالف في تعقب مرتكبي الحرب بعد انتهاء الحرب لمحاسبتهم، وتم إنشاء محكمة دولية عسكرية في نورمبرغ لمحاكمة مجرمي الحرب واختصت بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية[6].

تم إنشاء محكمة عسكرية دولية في طوكيو عام 1946م، لمحاكمة مجرمي الحرب في الشرق الأوسط وهناك من يرى أنها تشكلت في السبعينيات بعد محاكمات حقوق

الإنسان في اليونان والإجراءات المتخذة من قبل الحكم العسكري في الأرجنتين، واللجنة الوطنية ببوليفيا والأرجنتين وشيلي[7].

قيام مجلس الأمن بإنشاء محاكم جنائية دولية لمحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، بالإضافة إلى المحكمة الدولية بسيراليون.

أبعاد العدالة الانتقالية:

تتلخص أبعاد العدالة الانتقالية في البعد القانوني الدولي، والبعد الاقتصادي التنموي والبعد الاجتماعي، وهو ما سيتم تفصيله على النحو التالي:

أ. البعد القانوني الدولي :

أن العدالة الانتقالية بالأساس هي مفهوم قانوني وينتمي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان فهو طريقة كاملة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان وتأسيس حكم القانون ومواجهة الفساد. ويتمثل جانب من الاساس القانوني للعدالة الانتقالية في القرار الذي أصدرته محكمة الدول الأمريكية في قضية فيلاسكويز رودريغز ضد هنداوس عام 1988م، والذي انتهت فيه المحكمة أن كل دولة تقع عليها أربع التزامات في مجال حقوق الإنسان وهي[8]:

1. اتخاذ خطوات جدية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان.

2. إجراء تحقيقات جادة بشأن الانتهاكات عند وقوعها.

3. فرض عقوبات ملائمة على المسئولين عن الانتهاكات.

4. ضمان تقديم تعويضات لضحايا الانتهاكات.

وقد أكدت المحكمة على هذه المبادئ في قراراتها اللاحقة وتم التأكيد علي قرارات المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة المنشأة وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية من التطورات الهامة ذات الصلة ويستوجب عليها القضاء علي ظاهرة إفلات الجناة من العقاب واحترام حقوق الضحايا.

كما أن مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة أشارت إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي والقانون الدولي للاجئين مرجعا أساسياً للعدالة الانتقالية، هذا وأن الأمم المتحدة تقوم بحماية مجموعة من الحقوق كالحق في معرفة الحقيقة والحق في التعويض ومنع العنف وهذا ما ينص عليه في الاتفاقيات الدولية وكذلك الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ويختلف العهدين عن الإعلان العالمي في كونهم ملزمين

قانونيا وتلتزم به الدول في التقارير المختلفة وكذلك الاتفاقية التي تعرف بالإبادة الجماعية التي تهدف إلى منع الأعمال التي تقوم بتدمير جماعات أثنية أو عرقية أو دينية وتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لحظر التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية الأفراد من الاختفاء القسري واتفاقية جنيف وبروتوكولي جينيف الأول والثاني واتفاقيات أخرى خاصة بحماية المرأة والطفل كإتفاقية القضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي تهدف إلى المساواة بين الرجل والمرأة واتفاقية حقوق الطفل التي تبنتها الأمم المتحدة[9].

يزداد الاهتمام بحقوق الإنسان وقت الحروب والنزاعات المسلحة لذا اهتمت اتفاقيات جينيف بحماية جرحى الحرب ثم توسعت بموجب اتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف 1929،1960م، ويتضح هذا الاهتمام في قرارات الأمم المتحدة مثل القرار الخاص بالعدالة الانتقالية والخاص بالحصانة ومعرفة الحقيقة، وقرار الأمم المتحدة الخاص بحق الضحايا في التعويضات عن الانتهاكات العميقة لحقوق الإنسان، وقرار مجلس الأمن الخاص بالعدالة الانتقالية والقرار الخاص بالحق في الحقيقة، وقرارات الأمين العام للأمم المتحدة الخاص بالعدالة الانتقالية، وكذلك مبادرات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وأن المحاكمات تسهم في تحقيق العدالة سواء كانت محلية أو دولية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص ببرامج التعويض للضحايا[10].

إن حماية حقوق الإنسان تحتاج للإصلاح المؤسسي الذي يعتمد علي استقلال القضاء وقرار القانون وإصلاح الأجهزة الأمنية مما يضمن حماية حقوق الإنسان وأيضا إقرار الدستور، والاهم هو مجتمعات ما بعد الصراع لإقرار السلام وإعادة دمج فئات المجتمع، لذلك تهدف العدالة الانتقالية لمعالجة حقوق الإنسان ومنع تكرارها وتتبني عالمية حقوق الإنسان وتقوم بوقف الانتهاكات عن طريق معاقبة من خالفوها فالعدالة الانتقالية تقر بمبدأ حكم القانون من خلال المحاسبة والمساءلة وتعمل علي استعادة الكرامة للضحايا وبناء الثقة بين الجماعات المتحاربة[11].

ب. **البعد الاقتصادي والتنموي :**

تتقاطع الجهود بين المهتمين بالعدالة الانتقالية وبين المهتمين بالتنمية فالتمية هي ضمان مستوي أفضل في الصحة والتعليم التمتع بمستوي معيشي أفضل وضمان الحرية وحقوق الإنسان ولذلك تشترك العدالة الانتقالية والتنمية في الحفاظ علي حياة الإنسان إلا أن العدالة الانتقالية تهتم بماضي حقوق الإنسان والتنمية تتعامل مع المستقبل فضمان مستقبل أفضل يعتمد علي معالجة الخلل الموجود في الماضي ، أغلب الدول النامية لديها انتهاكات لحقوق الإنسان كما ان معظم الدول التي تشهد تحول لديها مشكلة في التنمية ، فالعدالة الانتقالية يجب ان تكون جزء من منهج تنموي شامل في المجتمعات التي تمر بمرحلة في التحول.

الانتقال الناجح لا يمكن أن يحدث بدون انجاز في التنمية من خلال التصدي للموروث من النظم الاستبدادية وتحتاج برامج العدالة الانتقالية موارد وقدرات مؤسسية تكون مفقودة في المجتمعات الخارجة من استبداد، ولذلك فإن برامج التنمية تساعد علي إرساء العدالة الانتقالية من خلال توفير المواد الخام لدعم برامج التعويضات أو توفير القدرات اللازمة لإنشاء لجان تقصى الحقائق او عقد محاكمات للجناة[12].

في الماضي كانت الجرائم قاصرة على الجرائم السياسية والإنسانية فقط ولم يكن هناك حساب علي الجرائم الاقتصادية مما أدى تدمير المجتمعات بسبب نهب ثرواتها واستخدموها في الحفاظ علي نفوذهم فبين 34 لجن لتقصي الحقيقة هناك 3 فقط ركزوا علي ملفات الفساد والجرائم الاقتصادية، معظم المحاكمات تهمل الجرائم الاقتصادية ويهتموا فقط بالانتهاكات الحقوقية والسياسية.

تم استخدام التعويضات من اجل معالجة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن القمع والصراع حتى لو لم تعتبر أن تكون جرائم، فمن المهم النظر لبرامج التعويض قي ضوء الهدف وليس الفوائد[13].

تحظى الأبعاد الاقتصادية بأهمية في المحاكمات فانتهاكات حقوق الانسان ليس فقط سياسية وإنما أيضا اقتصادية وكثير من الجرائم الاقتصادية تنتج عن العنف

والديكتاتورية لذلك تهتم المحاكمات بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية كالاستيلاء علي الموارد الطبيعية أو غسيل الأموال.

تكمن الصعوبة بين العدالة الانتقالية والتنمية في صعوبة قياس تحقيق العدالة في هذا المجال أو قياس نتائجها وصعوبة إدماج الجانب الاقتصادي في العدالة الانتقالية فلجان الحقيقة قد لا تملك الوقت الكافي للتحقيق في الجرائم الاقتصادية وبرامج التعويضات قد لا تتيح تعويض الضحايا بشكل كافي فكثيرا ما تحول التكلفة المادية بين العدالة والتنمية دون انجاز العدالة[14].

ج. البعد الاجتماعي:

يشير إلى الأدوار والعلاقات والأدوار الشخصية والمواقف والسلوكيات التي يوفرها المجتمع للرجل والمرأة فيشير لفظ النوع الاجتماعي إلى الاختلافات المكتسبة بينما يشير لفظ الجنس إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة في أي عمل مثل التشريعات والسياسات في جميع المجالات.

ويعد القرار الخاص بالمرأة من القرارات التي تدعو إلى أولوية قضايا نوع الجنس في مراحل الفترة الانتقالية، فمن المهم الإشارة الي مدخل نوع الجنس عند وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هناك رقابة دولية علي العدالة بين الجنسين من خلال لجنة

الأمم المتحدة فهناك 185 دولة موقعة على جميع اتفاقيات التمييز ضد المرأة واللجنة تقوم بمراجعة التقارير التي ترفع إليها وتقوم للمناقشة مع المسئولين ومن الممكن أن تقوم بإصدار توصيات في أي مسألة من الممكن أن تؤثر على المرأة[15].

قدمت اللجنة توصية بأن تقدم الدول بيانات إحصائية بشأن حوادث العنف ضد المرأة ومعلومات حول تأمين الخدمات المقدمة الضحايا والإجراءات التي تأخذها الدول لحماية المرأة من العنف في كيانها اليومية كالتحرش الجنسي والعنف الجنسي، ومنذ 2005 أصدرت اللجنة 25توصة عامة ومن ثم لا بد من مراعاة آليات العدالة الانتقالية البعد الاجتماعي خاصة حقوق المرأة فينبغي إدخال عدالة النوع الاجتماعي ضمن انتهاكات حقوق الإنسان الداخلة في نطاق صلاحيتها فيجب العمل على استعادة الكرامة الإنسانية للضحايا وإعطاء اهتمام خاص بالقضاء الجنسية وإعطاء اهتمام بدعم ضحايا العنف الجنسي عند الإدلاء بالشهادة.

من أجل ضمان دخول جميع الضحايا في برامج التعويضات يجب دراسة المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال مراحل التخطيط للبرامج وتنفيذها ويجب إدخال جرائم العنف الجنسي في قائمة البرامج التي تستحق التعويض. بالإضافة إلى إدخال الخدمات الطبية والنفسية بشكل واضح في هذه البرامج، ويمكن في المحاكمات إنشاء وحدات

عمل لمراقبة الوحي ضد النوع الاجتماعي داخل المحاكم من قبل السلطة القضائية وجهات الرقابة المدنية ومنظمات غير حكومية ويمكن لهذه الوحدات أن تسهم في[16]

– زيادة وعي الجمهور بالتزامات نظام المحاكم وإجراءات القضاء المتساوية بموجب القانون.

– تحسين علاقات العمل في المحاكم بين القضاة والمحامين وغيرهم.

– التفاعل بين هيئة القضاة والمحامين والبحث حول سبب التحيز ضد النوع الاجتماعي.

– وضع قواعد صارمة على التحيز ضد النوع الاجتماعي وتقديم مقترحات للإصلاح.

– في حالة عملية الصراع في مرحلة ما بعد النزاع فإنه يجب[17]:

– التصديق على جميع الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان والانضمام إليها.

– استعمال القانون لمنع العنف والتمييز ضد المرأة.

– يجب على الدول استبدل جهد في تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء علي جميع المستويات.

– إشراك النساء في العدالة الانتقالية وعمليات إصلاح القضاء.

– أن تعمل الجهات القضائية مع المنظمات الدولية النسائية للتأكيد أن العاملين في المحاكم تدربوا على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

– على المجموعات النسائية أن تعمل على الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنوع الاجتماعي.

تعتبر المرأة أكثر حساسية في انتهاكات حقوق الإنسان فإن الطفل أيضاً أكثر تأثرا فهناك عدة دول شهدت ذلك في فترت هروب أهلية من مقتل ما يقرب من آلاف الأطفال، فترات الجهود لمراعاة حساسية الطفل في العدالة الانتقالية فتم إصدار اتفاقية خاصة بالطفل وحظرت تجنيد الأطفال دون 18 سنة واعتبرته جريمة، فيجب دمج الأطفال في العدالة الانتقالية وفي آلياتها المختلفة فيما يخص لجان الحقيقة ويجب محاكمة كل من تسببوا في انتهاكات حقوق الأطفال ويجب إقرار تعويضات لكل الضحايا بما فيهم الأطفال لفتح مستقبل لهم ويجب الإصلاح المؤسسي خاصة القطاع الأمني ويليه القطع التعليمي الذي يشكل منظومة المجتمع.

أهداف العدالة الانتقالية:

توجد العديد من الأهداف التي تحققها العدالة الانتقالية، ومنها: مكافحة الإفلات من العقوبات، والسعي إلى المساءلة القانونية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إقامة مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة فيها. زيادة إمكانية وصول أكثر الفئات ضعفاً في المجتمع إلى العدالة في أعقاب الانتهاكات. استعادة احترام سيادة القانون. تيسير عمليات السلام، وتعزيز القرارات الدائمة للصراعات. وضع أساس لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش. التأكّد من سماع أصوات الشباب حول القضايا التي تؤثّر عليهم بشكل مباشر. النهوض بقضية المصالحة. أهمية العدالة الانتقالية تساهم العدالة الانتقالية في التخفيف من مخاطر العنف، والتعزيز من الأمن المدنيّ، وسيادة القانون، وإعادة بناء التماسك الاجتماعيّ، وتشجيع احترام حقوق الإنسان، وتسهيل التنمية، واستعادة الثقة في المؤسسات المسيئة سابقاً[18].

المحور الثاني: تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات

يعتبر من الناحية المثالية أن تشمل العدالة الانتقالية كل من العدالة الجزائية والتصالحية ولكن ذلك نادرا ما يحدث، فالعدالة تهدف إلى معرفة ما حدث، وذلك لمعاقبة المجرمين، وإصلاح المؤسسات بطريقة تمنع حدوث النزاعات في المستقبل، بيد أن ذلك لا يتوافق بشكل أساسي مع الواقع، فمما يلاحظ من خلال واقع غالب الدول التي شهدت نزاعات، وبخاصة النزاعات السياسية، وقامت فيها ثورات ضد أنظمة الحكم الشمولية التي كانت تحكمها، مثل تونس، ليبيا، مصر، السودان، وغيرها من الدول، ذلك لأن العدالة الانتقالية لم تجد نصيباً من الإرادة الحقيقية لتطبيقها، وأن الآليات المفترضة لتطبيقها

لم يتم إعمالها بشكل حقيقي. إذ لم تنعقد محاكمات حقيقية تطبق العدالة وتحاسب من ارتكبوا جرائم في حق شعوبهم، ولم يتم الإصلاح المؤسسي الذي يوفر العدالة الانتقالية وينقل الدول إلى تجاوز آثار أسباب النزاعات.

من التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية، أنه ينظر للعدالة علي أنها تكلفة مؤسفة مع أنها ضرورية لتحقيق السلام ، ولكن من المؤسف إن لا يتم محاكمة مرتكبي إيذاء وقتل الأفراد مما يؤدي إلى المزيد من الأعمال الوحشية، ففي كثير من الحالات ان من قاموا بإنهاء النزاعات بالقوة ولا يزالوا موجودين في السلطة وان ذلك يحدث كثيرا في الدول أو المناطق التي تشهد نزاعات ، فالمحاكمات غالباً ما تكون غير واقعية من الناحية السياسية[19].

من تحديات تطبيق لعدالة الانتقالية كذلك، الافتقار إلى العدالة، فالافتقار إلى العدالة يضعف الجهود المبذولة لبناء السلام في مناطق النزاعات، والعائق الأكبر الذي يقف في عمليات بناء السلام إنما يتمثل بصورة أساسية في الفشل الذريع في تنفيذ اتفاقيات السلام كما هو في الحالة الليبية والحالة اليمنية ، كما أن هناك صعوبة وإن لم يكن استحالة في إبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان عن السلطة. كما في كثير من الحالات، مثل غواتيمالا[20].

إن من تحديات تطبيق العدالة الانتقالية، ضعف الدولة من ناحية، وضعف المجتمع المدني، من ناحية أخرى، وهذا ما يحول دون أن تحقق العدالة الاجتماعية أهدافها، ويمنع تطبيق مبادئ ومناهج العدالة الانتقالية، ويترك المجال مفتوحاً للفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار والحروب الأهلية، وربما تفكيك وانهيار الدولة ذاتها، كما أن الدولة، وبخاصة الدول العربية ذات الحكم التسلطي، غير الملكية، كتونس وسوريا ومصر وليبيا والسودان واليمن وغيرها من الدول التي على ذات الشاكلة، لا تجسد في سلطاتها وممارساتها المصالح المشروعة لمختلف المكونات الاجتماعية فيها، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع وما يترتب على ذلك ن تداعيات([21]).

إضافة إلى ما سبق، هناك التحديات المتعلقة بالمشاكل المزمنة التي تعاني منها الدولة، وتعتبر بمثابة المصدر الرئيس للأزمات والنزاعات فيها، ومن أهمها مشاكل الهوية والاندماج السياسي والاجتماعي والأزمة الاقتصادية وقضية الشرعية، إضافة إلى المشكلات الأخرى النابعة من البيئة الخارجية الإقليمية والدولية[22].

تعتبر التحديات المتعلقة بمظاهر الأزمة البنائية للدولة القطرية، من أهم تحديات تطبيق العدالة الانتقالية، هذه المظاهر التي تركت تأثيراتها السالبة على أداء الدولة وفاعلية أجهزتها، وعلى طبيعة علاقتها بمجتمعها وعلى نمط علاقاتها وتفاعلاتها الخارجية.

هذه المظاهر النابعة عن الأزمة البنائية للدولة القطرية تتلخص في:

أ. عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة.

ب.ضعف وهشاشة الدولة، رغماً عن تضخم أجهزتها ومؤسساتها، لذا فإن الدولة غلباً ما تخفق في تحقيق أهدافها.

ج. غلبة طابع التوتر والتأزم على علاقة الدولة بمجتمعها.

د. اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي، وهذا يختلف عن اهتزاز شرعية النظام السياسي، فاهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي قد تكون نتيجته انهيار الدولة، مثلما هو الحال في الصومال.

هـ. غلبة الطابع التسلطي على الدولة، فمن المهم أن تقوم المجتمعات بالسيطرة على الدولة، وليس العكس، والقضاء على الطابع الاستبدادي، وتطوير وظيفتها كأداة شرعية عاملة على تنظيم وتجسيد الإرادة الجماعية.

هذه المظاهر التي تجسد طابع الأزمة البنائية للدولة، يمكن القول أن بعض هذه المظاهر يرتبط بظروف نشأة الدولة ذاتها، وبعضها يرتبط بإخفاق الدولة في مجالات تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة([23]).

من التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات، تدخل الجيش في السياسة وتوليه السلطة السياسية خلال فترة الانتقال، وذلك تحت دعاوى الحفاظ على أمن ووحدة الدولة، فتدخل الجيش في السياسة وتوليه السلطة السياسية خلال فترة الانتقال قد يمنع تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية، وتنفيذ آليات المحاكمة والعقوبات في حق من انتهكوا حقوق الإنسان، وظلموا وفسدوا إبان فترات الحكم الديكتاتوري التسلطي.

وتحت تلكم الدعوى قد يوفر الجيش حماية لمن كانوا على رأس الحكم، ونازعتهم شعوبهم وثارت عليهم. وقد يذهب الأمر ويتطور إلى وأد ثورة الشعوب والانقلاب عليها، وانتاج تخلق تكويني جديد للاستبداد والتسلط.

المحور الثالث: رؤية لتطبيق العدالة الانتقالية.

إن تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات، يحتاج في بدايته إلى إرادة سياسية جامعة، تتوافق في ظلها كافة مكونات الدولة، على ضرورة الانتقال السلس والمرن إلى حالة السلم وإنهاء النزاع بشكل حاسم، من حيث القضاء على الأسباب التي دفعت إلى حدوث النزاع.

كما أن تطبيق العدالة الانتقالية على حقيقتها يتطلب تنفيذها عبر آلياتها المتمثلة في:

أ. المحاكمات:

إن للدولة التزام بمقاضاة المجرمين وذلك وفقا لقانون المعاهدات الدولية والقانون العرفي، حتى وان كانت هذه الجرائم تم ارتكابها في ظل النظام السابق أو حتى إن كان مرتكبها هو النظام السابق وكل ذلك منصوص عليه في المادة الرابعة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كما أن المحاكمات هي التي تؤدي إلى التحول المعياري من حكم غير شرعي إلى حكم شرعي وتؤدي إلى التحول إلى نظام سياسي أكثر ليبرالية، كما أن للمحاكمات أهمية من الناحية الجزائية فهي تقوم بفرض عقاب وتصحيح الأوضاع، ومن ناحية أخرى فهي تمنع عدم ظهور اي محاولة لانتهاك حقوق الإنسان في المستقبل لأنه عندما يعفي الأفراد من العقاب ولا يخضعون للمحاسبة أو فرض أي عقوبات عليهم، فهذا يؤدي إلى انعدام حقوق الإنسان، فالإفلات من العقاب هو نقيض سيادة القانون[24].

إن عدم القدرة علي ردع انتهاكات حقوق الإنسان يؤثر على الضحايا المباشرين بل وإن تداعياته تمتد أيضا إلى التأثير علي العملية الديمقراطية وإرساء سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، فعندما تحرض الشرطة علي القتل أو تيسره دون أن تتعرض

لأي عقوبة فهي بذلك تكون مشاركة في الجريمة، إن ضعف ردع منتهكي حقوق الإنسان تمتد آثارها لتشمل المجتمع كله.

إن المحاكمات تقوم بتقييد مرتكبي الانتهاكات المعروفين وتؤدى الي إعادة إصلاحهم وتأهيلهم، فهي تطهر المجتمع من القادة الخطرين وتقوم بردع مجرمي الحرب في المستقبل وإعادة تأهيل الدول العاصية.

إن المحاكمات مفيدة لبناء السلام وإقرار الحقيقة بشأن أحداث الماضي، وتتم المحاكمات من خلال المحاكم الوطنية، والمحاكم الدولية، والمحاكم المختلطة، والمحكمة الجنائية الدولية[25].

ب. **لجان تقصي الحقيقة**

تركز هذه اللجان علي الماضي، ولا تركز علي واقعة بعينها، ولكن تحاول رسم صورة كاملة لانتهاكات حقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، خلال فترة زمنية محددة، لا توجد بصورة دائمة وإنما لفترة مؤقتة وتنتهي بمجرد تقديمها تقرير لنتائج عملها، يتاح لها قدر من السلطة حتى تتمكن من الوصول لأكبر قدر من المعلومات بالإضافة إلى الأمن حتى تتمكن من دراسة القضايا الحساسة، لذلك تعتبر ذات أهمية كبيرة وعادة ما تتشكل في لحظة الانتقال السياسي في بلد ما[26].

ج. تعويض الضحايا أو جبر الأضرار

يعتبر الهدف الأساسي للتعويض هو إعطاء العدالة للضحايا، وتعني الاعتراف بالضحية ورد كرامته وإعادة الثقة بين المواطنين بعضهم البعض من ناحية وبين المواطنين والدولة من ناحية أخرى.

إن مبدأ التعويضات أصبح ملزما وفقا للقانون الدولي بالرغم من اختلاف التزامات كل دولة في تفاصيلها الدقيقة تبعا لاختلاف المواثيق الموقعة عليها إلا أنها ملزمة في مواجهة الدول جميعاً.

إن مبدأ التعويض يأخذ عدة معاني منها التعويض المباشر، او رد الاعتبار، او الاسترجاع، وعند النظر إلى نوعه فإنه ينقسم إلى مادي ومعنوي ومن ناحية الفئة المستهدفة فقد يكون فردياً أو جماعياً، ويتم التعويض المادي عن طريق منح أموال وحوافز أو تقديم خدمات مجانية كالتعليم والصحة والإسكان، والمعنوي يتم عن طريق اعتذار رسمي أو إعلان يوم وطني للذكري[27] .

د. إصلاح المؤسسات

يكون عندما ينتهي الحكم التسلطي أو عندما ينتهي الصراع أو النزاع، فتكون المؤسسات الكبرى تساند الحكم التسلطي أو الشمولي علي الصراع، وتكون محتفظة بعلاقتها مع

الزعماء السابقين وتسعى وراء مصالحها الشخصية وتقاوم أي محاولة لتغيير الوضع الراهن فتتعطل البنية الأساسية ويؤدي إلى عدم ثقة المواطنين في هذه المؤسسات.

لذلك يجب إصلاح هذه المؤسسات حتى يتم نشر السلام وتحقيق الديمقراطية والقضاء نهائياً علي الحكم الشمولي وتصبح المؤسسات خادمة للمواطنين بدلا من أن كانت تقمع الأفراد وتخدمهم بنزاهة وتحمي حقوق الإنسان، وفي الفترات الانتقالية يفضل الأفراد الخدمات العامة ولذلك يواجه الإصلاح صعوبات في تلك الفترة ويتطلب قدراً من الواقعية والصبر وإشراك الهيئات المعنية بالإصلاح في العمل[28].

إن تطبيق العدالة الانتقالية يحتاج للإصلاح المؤسسي القائم على استقلال القضاء وسيادة القانون، وكذلك إصلاح الأجهزة الأمنية مما يضمن حماية حقوق الإنسان وأيضا إقرار الدستور، والاهم هو مجتمعات ما بعد الصراع لإقرار السلام وإعادة دمج فئات المجتمع.

هـ. آليات إحياء الذكرى

تعتبر ذات أهمية كبيرة في العدالة الانتقالية وذلك لوجود ارتباط كبير بينها وبينها عملية التصالح مع الماضي وذلك لتجاوز الأضرار التي مر بها الأفراد في فترات الحروب والنزاع، وتهدف الي تعريف الناس بماضي أفراد راحوا ضحية انتهاك حقوق

الإنسان وذلك لتوعيتهم من خلال تلك الآلية، ويتم إحياء الذكري من خلال النصب التذكارية الموجودة في اغلب المجتمعات من تماثيل ولوحات تذكارية تخلد أبطال الحرب او متاحف وطنية تهتم بالتراث الثقافي.

النصب التذكارية تجسد أشخاص ونشاطات في فترة تاريخية سابقة، كما أن إحياء الذكري تؤدي إلى استدامة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان.

إن تطبيق العدالة الانتقالية يستلزم استحضار عملية بناء السلام، التي تتطلب تماسكاً وطنياً جمعياً، وإرساء قيم التسامح والتصالح مع الآخر، ومجموعة من الإجراءات والأنشطة المتعلقة بخلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات محل الصراعات والنزاعات، وتحديد ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ ثقافة السلم في المجتمع. كذلك بذل الجهد الممكن في سبيل بناء النسيج الاجتماعي بشكل يحدث ترابطاً اجتماعياً بين المكونات الاجتماعية للدولة، سواء كانت عشائرية أو قبلية أو غيرها.

إن عملية تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل يتطلب الاتجاه إلى بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، خاصة إذا ما كان النزاع دائراً بسبب الشمولية والديكتاتورية في النظم السياسية، وهو ما يتولد عنه الإحساس بالظلم والتهميش وهضم الحقوق، واستئثار فئة بالسلطة والثروة دون الآخرين، فهنا لابد أن يتم إنشاء عقد اجتماعي جديد

بين الدولة ومواطنيها يضمن للجميع المساواة في الحقوق والواجبات، ويوفر الحرية للجميع في التعبير والرأي، ويضمن العدالة قي قسمة السلطة والثروة. كما يوفر مبدأ المساواة أمام القانون، بمعنى أن يكون الكل سواسية أمام القانون، ويتمتعون بكافة الحقوق القانونية بشكل متساو.

كما أن تطبيق العدالة الانتقالية ينبغي له الأخذ بمنهجين مهمين هما منهج المصالحة والعفو، ومتهج العقاب، وقد نجح هذان المنهجان في بناء دولة إسلامية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، في ترسيخ دعائمها وانطلاقتها وازدهارها. حيث طبقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، عقب فتح مكة، فمنهج المصالحة، تمثل في خطابه إلى أهل مكة: (ما ترون أني فاعل بكم؟) ، قالوا: أخ كريم ابن أخ كريم. فقال: (اذهبوا فأنتم الطلقاء). فكان نتيجة ذلك أن دخل هؤلاء الطلقاء الإسلام وساهموا في بناء الدولة الإسلامية، وتصالح الجميع معهم.

أما المنهج الثاني وهو العقاب، فقد طبقه رسول الله صلى الله عليه وسلم، في ذات الواقعة – أي فتح مكة– حينما أمر بقتل ستة من الرجال من كبار مشركي قريش، وذلك لأنهم كانوا قد ارتكبوا جرائم قتل شنيعة في حق المسلمين، وهو ما يعبر عنه في المصطلح الحديث بجرائم ضد الإنسانية، ذلك يعني تطبيق العقوبة على كل من يثبت

في حقه الانتهاك الواضح لحقوق الإنسان بشكل يصل إلى تصنيفه أنه جريمة الحرب أو جريمة ضد الإنسانية.

تعتبر عملية تطبيق العدالة الانتقالية، عملية ذات أهمية كبرى، إذ أنها تنقل الدولة من حالة الثورة والنزاع إلى حالة السلم والاستقرار، لذا فإنها تتطلب القيام بعملية إصلاح شامل للدولة، الذي هو ضرورة حتمية، لأن البديل لذلك هو استمرار حالة النزاع والتأزم والمشكلات الحادة والمزمنة التي تعاني منها الدول.

من المهم للغاية أن تبدأ عملية الإصلاح في المجالات والقطاعات الحيوية التي تلقي بتأثيراتها في المجالات والقطاعات الأخرى، وهذا أمر يتفاوت من دولة لأخرى، ومن غير المتوقع أن تتم عملية الإصلاح من دون إثارة بعض المشكلات والصراعات الداخلية، فهناك جماعات وفئات تستفيد من الأوضاع إبان فترات النزاع وعدم الاستقرار، وبالتالي فإنها تقاوم عملية الإصلاح، أو على الأقل تعمل على تخريبها وتهميش آثارها، وهذا أمر يتطلب التحسب لنتائجه وآثاره.

إن عملية إصلاح الدولة تتمثل في عدد من العناصر، التي يمكن تلخيصها في التالي[29]:

1. أن عملية الإصلاح السياسي تعتبر الأساس وحجر الزاوية في عملية الإصلاح الشامل للدولة، وجوهر الإصلاح السياسي هو تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند إلى أسس ومبادئ احترام حقوق الإنسان، واقرار التعددية السياسية والفكرية.
2. إقرار حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية وإلغاء القيود المفروضة على أنشطتها.
3. التوافق والتراضي بين الحكم والقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة والمؤثرة، يبقى هو الخيار الأفضل.
4. إلغاء القوانين والتشريعات الاستثنائية المقيدة للحقوق والحريات.
5. العمل بمبدأ سيادة القانون. والذي يعني تطبيق القانون على الجميع دون تمييز أو استثناء لسبب أو لآخر.

خاتمة:

تناولت الدراسة تحديات تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات، وقد جاءت الدراسة مقسمة على ثلاث محاور، حيث تطرق المحور الأول إلى توضيح مفهوم

العدالة الانتقالية، وفيه تم إبراز التطورات التاريخية للعدالة الانتقالية في العصر القديم والعصور الوسطى والعصر الحديث.

في المحور الثاني تم استعراض التحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في مناطق النزاعات، وذلك من خلال غياب الإرادة السياسية الجامعة لتطبيق العدالة الانتقالية، والنظر إلى العدالة الانتقالية أنها عملية مؤسفة، وتدخل الجيش في السياسة، وعدم تطبيق الآليات المطلوبة لتطبيق العدالة الانتقالية.

في المحور الثالث تم التعرض إلى وضع ملامح رؤية لتطبيق العدالة الانتقالية والتي تضمنت ضرورة العمل على بناء السلام وزيادة درجة النسيج الاجتماعي بين مكونات الدولة بهدف إدماج المجتمعات، وكذلك ضرورة إتباع الآليات الرئيسة في تطبيق العدالة الانتقالية مثل المحاكمات، ولجان تقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، والتعويض وجبر الأضرار، وآليات إحياء الذكرى، وكذلك تطبيق منهجي المصالحة والعقوبات، وأيضاً تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها.

النتائج :

1. أن التطور الفعلي للعدالة الانتقالية قد حدث بعد الحرب العالمية الثانية.

2. إن تطبيق العدالة الانتقالية يحتاج للإصلاح المؤسسي القائم على استقلال القضاء وسيادة القانون، وكذلك إصلاح الأجهزة الأمنية مما يضمن حماية حقوق الإنسان.

3. تعتبر عملية تطبيق العدالة الانتقالية، عملية ذات أهمية كبرى، إذ أنها تنقل الدولة من حالة الثورة والنزاع إلى حالة السلم والاستقرار.

4. إن عملية تطبيق العدالة الانتقالية بشكل فاعل يتطلب الاتجاه إلى بناء عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها،

5. أن المصالحة الوطنية شكل من أشكال العدالة الانتقالية وتمثل أحد أهدافها.

التوصيات :

1. العمل على خلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات محل الصراعات والنزاعات، وتحديد ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ ثقافة السلم في المجتمع.

2. ضرورة تطبيق العدالة الانتقالية بآلياتها المتمثلة في المحاكمات ولجان التقصي، والتعويض وجبر الأضرار وآليات إحياء الذكرى .

3. تطبيق العدالة الانتقالية وفق منهجي المصالحة والعفو، ومتهج العقاب. وهما منهجان طبقهما رسول الله صلى الله عليه وسلم.

4. إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، بحيث يكون المجتمع هو القائد.

5. إبعاد الجيش عن الحياة السياسية وقصر عمله علي حماية أمن وسلامة الأفراد والمنشآت العامة وحماية البلاد ضد أي عدوا خارجي، وترك الدولة لأفراد تتوافر فيهم المميزات المناسبة للارتقاء بها وتحقيق السلام وبناء الديمقراطية.

---

1. عبد الكريم عبداللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب،)القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان،2013م، ص52.
2. المرجع السابق، ص59.
3. فريدة روطان، العدالة الانتقالية في افريقيا، مظاهر تفكيك النظم السلطوية دراسة تجارب لجان الحقيقة: مكتسبات وتحديات ، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018م، ص62.
4. المصطفي بوجعبوط، تجارب العدالة الانتقالية في امريكا اللاتينية: الانتقال الديمقراطي ام تقليص جرائم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019م، ص72.
5. عبد الكريم عبداللاوي، مرجع سابق، ص79.
6. مهند إبراهيم موسي،**العدالة الانتقالية(دراسة نظرية-تطبيقية**، القاهرة: دار النهضة للنشر، 2010م، ص43.
7. المرجع السابق، ص49.
8. عبد الكريم عبداللاوي، مرجع سابق، ص94.

9. اسامة محمد ابو العلا حسن، **دور القضاء الدولي(المحاكم الجنائية الدولية،الامم المتحدة)في تحقيق العدالة الانتقالية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2016م، ص23..
10. فريدة روطان، مرجع سابق، ص103.
11. مهند إبراهيم موسي، مرجع سابق، ص72.
12. هند منذر محب ابو رية، **العدالة الانتقالية كالية للاصلاح السياسي: المغرب نموذجا،)** رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2018م، ص26.
13. المصطفي بوجعبوط، مرجع سابق، ص106.
14. مهند إبراهيم موسي، مرجع سابق، ص102.
15. فريدة روطان، مرجع سابق، ص146.
16. اياد يونس محمد الصقلي، العدالة الانتقالية: دراسة قانونية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2016م، ص82.
17. فريدة روطان، مرجع سابق، ص198.
18. المصطفي بوجعبوط، مرجع سابق، ص127.
19. إياد يونس محمد الصقلي، مرجع سابق، ص113.
20. عدي الهواري، أزمة الأنظمة السلطوية العربية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011م، ص21.
21. المرجع السابق، ص24.
22. إكرام محمد صالح، العدالة الانتقالية قراءة مفاهيمية ومعرفية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 12، الخرطوم، المركز العسكري للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2015م، ص 99
23. عدي الهواري، مرجع سابق، ص28.
24. هند منذر محب ابو رية، مرجع سابق، ص93.

[25]. المرجع السابق، ص96.

[26]. أسامة محمد ابو العلا حسن، مرجع سابق، ص74.

[27]. مهند إبراهيم موسي، مرجع سابق، ص127.

[28]. هند منذر محب ابو رية، مرجع سابق، ص109.

[29]. إكرام محمد صالح، مرجع سابق، ص 102